عليه ولا على الموصي له سبيل فيما قبضوا بسبب الوصية وبوكذلك
الكتاب على الغرماء وعلى الموصي لهم وانما كتبت على الكتب ولم استقصه
فينبغي للذي يكتب الكتب ان يكتب ذلك ويحتاط فيه قلت ارأيت
رجلا تحته جارية فتزوج واحد منهما من صاحبه فحلف
بحرية ما ان لا يتزوجها ما الحيلة في ذلك حتى يتزوجها قال الحيلة
في يمينه ان يبيعها بعض من يثق به من ولده او غيرهم ثم يتزوجها
قال الحيلة في يمينه ان يبيعها بعض المشتري فاذا عقد النكاح اشترا
هما المولى الذي باعها فيعود الى الحالف ولا يحنث في يمينه قلت ارأيت
رجلين لهما على امرأة مائة دينار فتزوجها احدهما على حصته من المال
الذي عليها هل للشريك ان يتركه فيضمن نصف حصته من المال الذي عليها
قال اما في قولنا فليس له ذلك ولست اشك ان ابا حنيفة يقول الفقهاء قلت
فما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يهب الذي تزوج المرأة
للمرأة حصته من هذا المال ثم يتزوجها على عشرة دراهم ثم تهب
له المرأة العشرة دراهم التي تزوجها عليها فلا يكون عليها
في ذلك سبيل ابوا — الا ان قلت ارأيت رجلا
تزوج امرأة على مائة دينار فدفع المهر اليها او الى الولي الذي
يجوز قبضه عليها وحجت ان تكون قبضته ولا قبضه لها فايش
يجوز قبضه عليها وخاف الزوج ان يقر بالمهر عند القاضي
فيلزمه اداؤه ويجعل القول قول المرأة ما الحيلة في ذلك قال اذا كانت
فاضلة وسعه ان يحلف لها وينوي شيئا آخر قلت فينبغي لما ينوي قال
القاضي يستحلفه بالله ما تزوجها على مائة دينار فيكون له ينوي قلت
فان نوى انه تزوجها اليوم على مائة دينار فيكون له ينوي قلت
فمن هذا الذي يعرف بعد اذا حلف لها بالله وينوي انه لم يتزوجها
بالكوفة على مائة دينار قلت وكذلك ان نوى انه لم يتزوجها
بالبصرة على مائة دينار وكذلك ان نوى بلدا من البلدان غير
البلد الذي تزوجها فيه قال نعم قلت وكذلك ان حلف انه لم

يتزوجها

يتزوجها بالبصرة على مائة دينار وكذلك ان نوى بلدا على مائة دينار
ونوى انه لم يتزوجها على مائة دينار ونوى انه لم يتزوجها في
شهر رمضان قال نعم وكذلك ان نوى شهرا من الشهور غير
الشهر الذي كان تزوجها فيه قال لا حنث عليه في ذلك وكذلك
ان نوى انه لم يتزوجها في مسجد الجامع على ما ادعت وكذلك
ان نوى انه لم يتزوجها في دار فلان على مائة دينار قلت ارأيت
ان كانت قبضت منه نصف المهر او قبض ذلك لها وليها
ثم انكر ذلك لها الولي واراد استحلافه وادعت المرأة المائة
دينار قال يعلمها ما بقي لها عليه قال فكيف يحلف لها انه لم يتزوجها
على مائة دينار على ما ظهر فان ذلك قلت ايمين يستحلفه القاضي بالله
ما تزوجها على مائة دينار وانك تزوجتها على خمسين دينارا
قال نعم قلت فكيف ينوي فيما يستحلفه بانه تزوجها على خمسين
دينارا قال ينوي انه تزوجها على هذه الخمسين التي اقر بها
وعلى الخمسين دينارا التي قبضتها لها الولي فلا يكون عليه في يمينه
قلت ارأيت ان كان تزوجها سرا على خمسين دينارا بشهود ثم
اظهروا المائة دينار بعد ذلك قال المهر هو الذي عقد او على
خمسين دينارا قلت فان ادعت المائة دينار التي كانت في العلانية
واستحلفه على ذلك قال يحلف انه لم يتزوجها على مائة دينار في
النكاح الذي عقده او على ما قال وكذلك ان نوى انه لم يتزوجها
اليوم على مائة دينار او في الكوفة او في بلد من البلدان او في
يوم فضل له او غير اليوم الذي تزوجها فيه قال نعم وله بنيته
في ذلك وكذلك ان نوى شهرا بعينه غير الشهر الذي كان تزوجها
فيه قال نعم قلت رجل طلق امرأته ثلاثا وجحد ذلك فاراد المقام
معها قال تجدد النكاح ولا يقول كنت امرأته وفارقتني فانها
ان اقرت بهذا او ادعت الطلاق الزمها الحاكم النكاح وكلفها
ان تأتي بالبينة على ما تدعي من الطلاق قلت فان كان لها منه
ولد فقال للحاكم استحلفها بالله ما بي امرأتي وما هذا الولد ابني

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)